تداعيات الطفرة الشبابية في المنطقة العربية بين تنامي الأصولية وحركات التغيير الراديكالية

د. عبد الجبار جبار
أستاذ محاضر قسم ب
جامعة الشلف

ملخص

عرفت المنطقة العربية تغييراً في تركيبتها الديمغرافية نتيجةً للانفجار السكاني الذي تشهده، أسفر عن تكتل شبابي معتبر، أين تُمثل فئة الشباب الذين تتراوح أعمارهم ما بين سن 15 إلى 29 سنة ما يزيد عن ثلث سكان الدول العربية، وبالنسبة لمن هم أقل من سن الأربعين سنة فإنهم يجاوزون النصف، الأمر الذي صعب على السياسات الحكومية المنتهجة مهمة استيعاب هذا النموّ السكاني المتسارع، الأمر الذّي انعكس على ارتفاع معدلات البطالة الفعلية، وكذا العزوف السياسي لدى فئة الشباب، هذا التطور غير المتحكم فيه يفتح المجال أمام تيارات فكرية وعقائدية متطرفة لاستغلال هذا الفراغ، وكذا الفجوة التي يتركها عدم استيعاب الطاقات الشبانية في مسألة التنمية، فبدل أن تكون هي القاطرة، تصبح هي أحد عناصر المشكلة.

مقدمة

تشهد المنطقة العربية انتعاشاً للأصولية ممثلةً في عودة الفكر الجهادي التكفيري كرد فعل عن التضييق الممارس ضد الحركات الإسلامية مع النصف الثاني من القرن العشرين، لتزيد ما أُطلق عليه الحرب الأمريكية على الإرهاب عقب أحداث سبتمبر2001 من حدتها، حيث انتعشت العديد من الحركات الإرهابية عقب احتلال أفغانستان عام 2001 ومن ثم العراق عام 2003، ليزداد ويتمدد نشاط هذه الأخيرة أمام الانحراف الخطير الذي عرفته المنطقة العربية عقب الموجة الاحتجاجية التي بدأت مع نهاية عام 2010.

إنّ الاحتجاجات الأخيرة التي عرفتها المنطقة العربية منذ أواخر عام 2010 تُعبر بحق عن مدى التعبئة الاجتماعية التي ساهمت في تعزيزها وسائل الاتصال المعاصرة، معبرةً عن فشل السياسات الحكومية في استقطاب فئاتها الشبانية، الأمر الذي فتح المجال أمام سعي العديد من الفواعل الداخلية، الإقليمية والدولية من أجل الاستثمار في الفوضى والسعي للتموقع الاستراتيجي.

وستحاول هذه الورقة البحث في انعكاسات التعامل الحكومي المحدود على الزيادة السكانية في المنطقة العربية، وهذا من خلال الإجابة على الإشكالية التالية: **كيف انعكست محدودية الأداء الحكومي في التعامل مع الزيادة السكانية واستقطاب الفئات الشبانية في المنطقة العربية على تنامي الفكر الاصولي وبعث الحراك الاجتماعي الداخلي؟**

المحور الأول: التطور الديمغرافي في المنطقة العربية:

شهدت المنطقة العربية زيادةً مُعتبرةً في تعداد سُكانها بصورة مُستمرة حيث تحتل المراتب المقدمة مقارنة بدول العالم، أين يُقدر مُعدل النمو السكاني بـ 2.4% خلال الفترة الممتدة ما بين 1980 و 2010، و2.06% خلال عام 2013[1]، انعكست على تركيبتها العمرية أساساً، حيث يشكل الشباب الشريحة الأكبر ضمن الفئات العمرية. الأمر الذي أثقل كاهل الحكومات العربية حيث بقيت عاجزةً عن تلبية المتطلبات المتنامية لشعوبها في شتى المجالات السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، البيئية، والثقافية، فحسب إحصائيات البنك الدولي فإن تعداد السكان العرب ارتفع من 106184090 نسمة عام 1965 إلى غاية 392022276 نسمة عام 2015، ويعرض الجدول التالي جانباً من هذه الزيادة السكانية المعتبرة في بعض الدول العربية:

جدل رقم (01): الزيادة السكانية في الدول العربيةما بين عامي 1965–2015

البلد	1965	1975	1985	1995	2005	2015
الأردن	1119798	1985121	2782885	4320158	5332982	7594547
الجزائر	12626953	16709098	22565908	28904300	33267887	39666519
سوريا*	5398333	7594000	10667245	14331962	18132842	18502413
السودان	8138703	12075841	17097619	24691970	31990003	40234882
العراق	8375791	11684585	15576396	20217759	27017712	36423395
المغرب	14248426	17854614	22596133	27161889	30385479	34377511
تونس	4630000	5611000	7260361	8957500	10029000	11107800
مصر	30872982	38624410	49373806	62434527	74942115	91508084
موريطانيا	992368	1328687	1766855	2266745	3154087	4067564

اليمن	5619170	6793979	9774242	15266147	20504385	26832215
السعودية	4843635	7428705	13361284	18853670	24745230	31540372

المصدر: مجموعة البنك الدولي، ((**تعداد السكان الإجمالي**))، 2016. تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2016/9/27 على الساعة 13.30 على الرابط:

http://data.albankaldawli.org/indicator/SP.POP.TOTL

انطلاقاً من الأرقام الواردة في الجدول فإن الدول العربية عرفت زيادة سكانية معتبرةً علماً أن مُعدلات النمو الاقتصادي في هذه المنطقة بقيت متواضعةً، الأمر الذي يُمثل فشلاً في استقطاب مورد بشري هام، فبدلاً من استيعاب هذه الطاقات الشبانية واستغلالها لصالح الرفع من معدلات التنمية الاقتصادية فإنه يُشكل عبئاً عليها، لأمر الذي يُفاقم من التحديات الملقاة على عاتق الحكومات العربية. خاصة مع العلم هذه الزيادة السكانية المعتبرة يُشكل فيها الشباب الشريحة الأكبر، حيث وصلت نسبة الشباب ما بين سن 15 إلى 29 سنة ما يُعادل ثلث سكان الدول العربية، ويُشكل السكان الأقل من 40 سنة ما يزيد عن نصف تعداد السكان، وهذا ما يُعبر عنه بالطفرة الشبابية لدى المجتمعات العربية[2].

وبذلك برز الاقصاء الشباني من خلال عدة مُستويات، فعلى المستوى الاقتصادي فإن مُعدلات البطالة في منطقتي الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تمثل ما نسبته 9.4% و 10.7% على التوالي، وهي النسب الأعلى في العالم[3]، وهي معدلات تشهد ارتفاعاً لدى فئة الشباب أين تصل إلى 25 % مُقارنةً بالمعدل العام للبطالة في الدول العربية، والذي يُمثل ما نسبته 14%[4]، وتحظى بطالة المتعلمين بالنسبة الأكبر أين تتعدى هذه الفئة النصف من مجموع العاطلين عن العمل[5]، وتضم الدول العربية النسبة الأعلى من حيث بطالة الشباب والتي قدرتها إحصائيات البنك الدولي عام 2013 بـ 28% وهي نسبة تزيد عن ضعف معدلها في العالم[6]، الأمر الذي يهدد السلم الاجتماعي والاستقرار للدول العربية المعنية بهذه الظاهرة.

وضمن هذا السياق، يتعزز هذا الواقع المتردي من خلال تدني مُستوى الدخل وانتشار الأمية ومحدودية المرافق والخدمات المتاحة، وتنامي الهوة بين الأغنياء والفقراء وغيرها من المشاكل التي تتخبط فيها معظم الدول العربية، وهذا ما ولد حالةً من الإقصاء داخل المجتمعات العربية تتمثل في طرد المواطن خارج المنظومة الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية باعتباره لا يُشكل فاعلاً في البناء الاجتماعي، السياسي، الاقتصادي والثقافي، وتُعتبر هذه الظاهرة حساسةً نظراً لكون أن حلها لا يقتصر على هندسة اجتماعية

للتعامل معها بقدر ما تحتاج إلى إعادة ترتيب في موازين القوى داخلياً وخارجياً، وهذا باعتبار أن الاستبعاد يعكس غياب المشاركة المجتمعية، وكذا اللاّمساواة الاجتماعية، والتي تُؤدي بالمجتمع إلى الضعف والعزلة[7].

ساهم اتساع هذه الفئات المهمشة في صعوبة استغلالها من قبل التيار اليميني نظراً لصعوبة شرائها أو تعبئتها ببعض الشعارات، وهذا لاستحالة السيطرة على جميع تجمعاتها، كما أنها كرست لواقع كبير من الاقتصاد غير الرسمي من حيث التراخيص والتأمينات وكذا نوعية المنتج ...، غير أن تمركزها في أحياء كبيرة ساعد في بلورة مطالب جماعية لهم من قبيل الصرف الصحي، مياة الشرب وشبكة الطرق...[8]، وانعكس هذا الواقع على ضُعف المشاركة السياسية سواء المباشر والرسمي منها، لتظهر في العزوف الانتخابي الناجم عن عدم جدوى العملية الانتخابية، ليشمل أيضاً الجانب المباشر وغير الرسمي للمشاركة السياسية على غرار الاحتجاجات والتظاهرات، والتي يتم تقييدها قانوناً وفعلياً بحجة الاستقرار والنظام العام، كما يبرز ضعف المشاركة السياسية في شقها غير المباشر والتي تتم من خلال مُؤسسات وسيطة، على غرار مُؤسسات المجتمع المدني، الأحزاب السياسية ووسائل الإعلام..، وهي مُؤسسات فاقدة للفعالية نتيجة للممارسات السلطوية. مما كرس لضرورة بحث هذه الشرائح المقصاة إلى ضرورة الاستغلال الأمثل للسبل المتاحة أمامها لتصبح المتنفس الوحيد لديها للخروج من حالة الانسداد التي تعيشها، حيث تعمل من خلالها على التعبير عن تطلعاتها وتوجهاتها بأريحية.

المحور الثاني: الآليات البديلة داخل بيئة الانسداد السياسي: في التعبير عن الذات

ارتبطت الدول العربية بكثير من المشاكل التي شملت عدة أصعدة سياسية، اقتصادية، اجتماعية وثقافية ...، وتجسدت في حالة من الإخفاق لدى الحكومات العربية، حيث وجدت نفسها ضمن تحديين، تمثل الأول في المطالب الشعبية المتنامية سواء نحو مزيد من الانفتاح السياسي أو الإصلاح الاقتصادي وتحسين الظروف المعيشية وغيرها من الأعباء المختلفة، أما الثاني، فتمثل في ضمان مصالح النخب الحاكمة نحو مزيد من الاستمرارية في سدة الحكم، الأمر الذي أدّى بها إلى التركيز على الخطاب التعبوي بما يُتيح لها تمرير أيديولوجيتها الخاصة التي تحقق أهدافها. وهذا ما ولد حالةً من القطيعة بين النخب الحاكمة وشعوبها التي انصرفت نحو البحث عن قنوات بديلة تمكنها من التعبير عن تطلعاتها بعيداً عن حالة الركود التي كرستها الأنظمة العربية، أين تم الاستفادة من عدة عوامل ساهمت في خلق تكتلات شعبية تُؤمن بأفكار واتجاهات متماثلة، نشير لها في الآتي:

الثورة الإعلامية والاتصالية:

كغيرها من دول العالم فإن الدول العربية هي الأخرى تأثرت بانعكاسات العولمة في المجال الإعلامي والاتصالي، بما أدت إلى إلغاء هيمنة السُلطات العربية على المعلومات والأخبار وإنهاء حالة احتكارها للمعلومات أمام حالة التدفق الحر للمعلومات وتعزيز حق الاتصال، الأمر الذي أتاح للفرد فُرصاً غير محدودة لحرية الاختيار بين وسائل الإعلام والمعلومات، التي استفادت من التقدم التكنولوجي المتسارع في مجال الإعلام مما أحدث نقلات في عاملي الزمان والمكان انعكست على تكريس خبرات اجتماعية معينة ووعي جديد لدى المتلقين[9]، وبالفعل فقد ساهم التغلغل الكبير لوسائل الاعلام والاتصال في المنطقة العربية في الرفع من مُعدلات التعبئة الاجتماعية نحو ترسيخ توجهات العولمة لدى الرأي العام، والتي تُركز على قضايا الديمقراطية، الحكم الراشد، الفساد، حقوق الانسان وحرية التعبير...، وتعزز هذا الأمر خاصة عقب الارتفاع الكبير في عدد المحطات الإعلامية –تلفزية وإذاعية– ودُخول القطاع الخاص للاستثمار فيها، إلى جانب القنوات الأجنبية الناطقة بالعربية، وكذا الصحف الإلكترونية عبر شبكة الأنترنت...، كلها عناصر أتاحت المجال لحُرية الاختيار لدى مُستقبليها[10]، إلى جانب ارتفاع مُعدلات التحضر، وكذا نسبة التعليم[11]. حيث أنه في عام 2009 تم تسجيل 696 قناة تلفزيونية تابعة لحوالي 398 هيئة منها 26 هيئة حكومية، لتصل عام 2013 إلى أكثر من 1150 قناة[12].

وبرزت انعكاسات الأنترنت على الإعلام في المنطقة العربية من خلال تكريس ما يُعرف بالإعلام التفاعلي، والذي يُتيح للجمهور أن يتفاعل عبر المشاركة بإبداء رأيه، الأمر الذي ساهم في استقطاب فئة الشباب بشكل كبير نظراً لخلقه بديلاً عن حالة الاستغراب السياسي لديهم، إلى جانب سهولة استخدامه وتغلغله في المجتمع من خلال قدراته العالية في التأثير على توجهات الرأي العام، الأمر الذي مكن من التأثير على أجندة السياسة العامة، وهذا من خلال خلق الأزمات وافتعالها أو إظهارها للعالم[13]، ففي مصر على سبيل المثال وصل عدد مستخدمي شبكة الانترنت عشية الاحتجاجات الشعبية التي عرفتها بداية عام 2011 ما يُقارب 21 مليون، كما تحوز مصر على 30% من المدونات العربية، والتي وصلت إلى 160 ألف مدونة خلال عام 2008[14]، ما أتاح توسيع المجال أمام الأفراد للتعبير عن تطلعاتهم، ضمن فضاء افتراضي مفتوح يُتيح مساحات واسعة أمام الرأي العام للتعبير عن آرائه وتطلعاته، كبديل عن تعتيم للمجال العام أمامهم. الأمر الذّي خلق نظاما اجتماعيا تكنولوجيا، وحراكاً على المستوى الإفتراضي كانت نتائجه ملموسة في المنطقة العربية تجسد في ما سمي إعلامياً بثورات الربيع العربي.

تنامي حدة الاستقطاب الاجتماعي:

نتيجة انحسار شرعية الأنظمة العربية فإنها تبنت خيار اللجوء لشرعنة العنف والتسلط كسبيل لتكريس كينونة النخب الحاكمة، هذه الأخيرة أدركت أن استمرارها مرهون بتنميتها لأجهزتها القمعية التي تستند على القوة القهر سواء المادية أو الروحية، بحجة ضمانها للاستقرار الداخلي لمجتمعاتها[15]، الأمر الذي تسبب في تكريس حالة من الانغلاق لدى الشعوب العربية وانصرافها نحو الولاءات الضيقة دون الوطنية نظراً لكون أن المنطقة العربية تعرف تنوعاً في المجموعات الإثنية، الدينية والمذهبية، ونتيجة لذلك نجد في المجتمعات العربية تعدداً يُبين وجود مسلمين عرب، وعرب غير مسلمين، ومسلمين من غير العرب كالأكراد والبربر، هذا إلى جانب التمازات الطائفية داخل المسلمين أنفسهم[16].

ونتيجةً لتخلف المنظومة الاجتماعية للمنطقة العربية من خلال غلبة العلاقات والروابط الضيقة ذات الأسس العائلية والقبلية كانعكاس لضعف الثقافة المشتركة التي تخدم الوحدة الثقافية أمام تنامي الثقافة التي تتجه نحو المبالغة الفكرية للفوارق بين الجماعات، وهذا ما كرس حالةً من الاستقطاب الاجتماعي انجر عنها غياب التجانس والانسجام في ظل الاحتقان والتوتر، مما نتج عنها فجوةً اجتماعيةً بين طبقات المجتمع وشرائحه، وبرزت من خلال التصارع بين ثنيائيات مُتناقضة مُتعددة داخل المجتمع، أين توجد كل ثنائية مُتصارعة ضمن إطار مُحدد يُشكل لديه فجوةً داخل كل إطار، فعلى المستوى الاقتصادي يظهر التباين بين الأغنياء والفقراء، أما على المستوى الثقافي فإن الصراع يبرز بين المتعلمين وغير المتعلمين –الأميين–، في حين أكثر الصراعات احتداماً تظهر نتيجةً للتباين الديني بين الإسلاميين والعلمانيين، وبين المسلمين وغير المسلمين، وداخل المسلمين أنفسهم بين أصحاب التيارات الإسلامية المتباينة (سنة، شيعة...)[17].

ويعتبر العامل الاستعماري حاسماً في تكريس إشكالية الاستقطاب داخل المجتمعات العربية غير أن محدودية السياسات الحكومية عقب الحقبة الاستعمارية ساهمت هي الأخرى في تعزيز هذه الاشكالية، حيث غابت سياسة وطنية للتعامل مع الأقليات، أين تم التعامل مع هذه القضية بشيء من العبثية واللامبالاة قد تصل إلى درجة ارتكاب جرائم إبادة ضدهم علماً أن هذه المشاكل هي بالغة الخطورة، ونتيجةً لذلك ثارت العديد من بُؤر التوتر والصراع داخل الدول العربية انطلاقاً من مُشكل الأقليات[18]، حيث دارت معارك كثيرة في العراق بين العرب والأكراد، وثارت مُشكلات تتعلق بالموارنة في لبنان، وقامت دعوات ثقافية عميقة تُنادي بترسيم الأمازيغية واستخدامها في التدريس –في الجزائر مثلاً–، ووصل الأمر إلى درجة الانفصال لجنوب السودان الذي يضم الأفارقة المسيحيين عن شمال السودان ذي

الأغلبية المسلمة، ويتميز التعامل السلطوي مع هذه المشاكل بشيء من التوظيف أو الاقصاء والتهميش دون خيار الاحتواء والإدماج.

انتعاش الأصولية والتطرف:

نتيجةً للتعامل السلطوي المحدود مع مسألة الأقليات القائم على تهميشها وعدم اعتبارها كطرف فاعل في العمل السياسي العلني، فإنّ ذلك ساهم في تكريس حالة من الاستقطاب والانغلاق على الذات لدى هذه المجموعات الفرعية، والذي يُعتبر اللبنة الرئيسية لتشكيل التطرف الفكري، من خلال بُروز قوى سياسية بديلة غالباً ما يكون للتيارات الدينية دور في ذلك، حيث تتدخل لسد الفراغ المؤسساتي الذي خلقه منع الأحزاب والنقابات غير المرتبطة بالأنظمة التسلطية، وتتميز هذه التيارات الدينية بقُدرتها الاستيعابية العالية على استقطاب المواطنين داخل البُنى الاستبدادية التي تُمثلها خاصة نتيجةً لإعلانها مُعارضتها لأنظمة الحكم العربية، واهتمامها بالعمل الخيري المادي منه والروحي إضافةً إلى عدم تسييسها[19]، غير أن هذا لا يعن عدم تدخلها في السياسة وأبرز دليل على ذلك هو الأزمة الأمنية التي عاشتها الجزائر بعد في تسعينيات القرن العشرين، وكذا الواقع السياسي في لبنان، إلى جانب قوة تغلغل الرسالة التي تستند إليها،كما أن عدم منحها الاعتماد الرسمي لنشاطها ساهم في منحها هامشاً واسعاً للعمل السري الذي يلتقي مع حالة الاغتراب السياسي للشعوب العربية، الأمر أتاح لها التغلغل ومضاعفة قدراتها الاستقطابية خارج الأطر الرسمية نظراً للثقافة الشعبية التي تميزها من جهة، واحتكاكها المجتمعي وبفئة الشباب المتأثر بانعدام العدالة الاجتماعية من جهة أخرى. وكآلية لتغلغل هذه التيارات الفكرية خاصة الدينية منها، فإنها تعمل على استقطاب العديد من التوجهات داخل المجتمع على غرار:[20]

- المقتنعون بتوجاهاتها عبر الاستثمار في الشعارات الدينية التي تمثلهم من قبيل أن الحاكمية لله وحده ولا لاحاكمية لبشر، وأنه ينبغي التأسيس لنظام حكم إسلامي لن يتحقق إلا عبر إقامة فريضة الجهاد في سبيل تطبيق الشريعة الإسلامية، بحكم أنها كفيلة بحل جميع المشكلات التي تعرفها المنطقة العربية، ولتحقيق ذلك ينبغي استقطاب جميع ما يُؤمن بهده الأفكار بغض النظر عن جنسيته طالماً كان مُسلماً.
- المهمشون داخل المجتمع، والفقراء الذين يعرفون تنامياً نتيجة فشل السياسات التنموية المنتهجة، والتي تبرز في ارتفاع البطالة وتردي الخدمات خاصةً في مناطق الأرياف والأحياء الفقيرة.
- المتأثرون بتداعيات العولمة والغزو الثقافي، حيث تُساهم شبكة الانترنت في استقطاب شرائح عريضة من الشباب عبر التغلل في وعيهم مُستفيدةً من القدرات الكبيرة لهذه الوسائط، وكذا قوة انتشارها في

أوساط الشباب، وهذا ما جعل من الجهاد الإلكتروني أولويةً لدى التيارات المتطرفة، إذ تكيفت بشكل واضح مع الثورة الرقمية التي أفرزتها العولمة.

ونتيجة لهذا الواقع عرفت المنطقة العربية انتعاشاً للأصولية مُمثلةً في عودة الفكر الجهادي التكفيري كرد فعل عن التضييق الممارس ضد الحركات الإسلامية كما هو الحال في مصر وسوريا بداية من النصف الثاني من القرن العشرين، لتزيد ما أُطلق عليه الحرب الأمريكية على الإرهاب 2001 من حدتها، حيث انتعشت العديد من الحركات الإرهابية عقب احتلال أفغانستان ومن ثم العراق[21]، لتنمو أكثر عقب الاحتجاجات الشعبية التي عرفتها المنطقة العربية منذ أواخر علم 2010، والتي انتهت بإسقاط عديد النخب الحاكمة في بعض الدول المعنية بهذه الاحتجاجات كما فشلت في البعض الآخر، حيث دخلت بعض الدول العربية دوامة تنامي التيارات التكفيرية في العراق، سوريا وليبيا وتونس، مُستغلةً للفئات الشُبانية في المنطقة العربية والتي لديها قناعة بإعادة حكم الخلافة وإقامة دولة الإسلام. وبذلك عرفت المنطقة العربية ظاهرة الإرهاب* الذي استطاع أن يفرض نفسه على جميع المستويات المحلية، الإقليمية والدولية، وهذا سواء من خلال القمع الذي ينتج عنه أو نتيجةً للنقاشات التي تُثار حوله، وتحاول العمليات الإرهابية إثبات مدى هشاشة المنظومة الأمنية للدولة** وأنه يسهل إختراقها، ويقوم بذلك استناداً إلى:[22]

- قيامه على شرعية مُغايرة لشرعية النظام السياسي، عرقية، دينية (الحوثيون في اليمن).
- إعادة النظر في المجال السياسي الرسمي الذي تقوم عليه الدولة، وبذلك ترفض التنظيمات الإرهابية الانخراط في المشهد السياسي الرسمي.
- ارتباط عديد الجماعات الإرهابية بالعامل الأجنبي، وفي كثير من الأحيان تصبح هذه الجماعات الإرهابية صناعةً مُخابراتيةً لخلق تهديد وجودي بغية تبرير تواجدها.

وعلى الرغم من التوصيف السلطوي للإرهاب على أساس كونه ظاهرةً أمنيةً، إلا أنه لا يخرج عن كونه ظاهرةً اجتماعيةً وسياسيةً لها جذورها الموضوعية في أزمات الهوية، الانتماء، المشاركة والشرعية وكذا الأزمات الاقتصادية التي تعيشها المجتمعات العربية، وبالنسبة للطابع العنيف والعسكري أو شبه العسكري الذي يتميز به فهو ناجم عن عدم وجود قنوات مشروعة للتعبير الإيجابي عن رفضه للواقع السياسي، الاجتماعي والثقافي والأيديولوجي السائد، نظراً لغياب التقاليد الديمقراطية التي تُتيح إمكانية التغيير باستخدام الآليات السياسية السلمية، إلى جانب سياسات إضعاف المعارضة من قبل النخب الحاكمة مما يُغيب أي امكانية لوجود بديل يمكنه استقطاب هذه التيارات المعارضة[23]، الأمر الذي يحتم ضرورة تجاوز المقاربة الأمنية كآلية لتجاوز الظاهرة الإرهابية على اعتبار أنها تقوم على السعي للقضاء على

نتائجها وتُهمل أسبابها الأمر الذي يجعل منها مُبادرةً قاصرةً وغير مُجدية، في حين ينبغي التركيز على المقاربات التنموية التي تعمل على القضاء على الأسباب التي تستثمر فيها التيارات المتطرفة.

في الجانب المقابل، فإن حالة العزوف السياسي التي تعرفها المنطقة العربية وإن كانت مجالاً خصباً للتطرف الذي يستقطب فئات اجتماعية، فإنها أيضاً تُعبر عن تنامي للوعي السياسي لشرائح عريضة تأبى منح الشرعية الزائفة للنخب الحاكمة عبر المشاركة السياسية داخل منظومة تركز على الجوانب الشكلية، وترى فيها غايةً في حد ذاتها، هذه الشرائح الرافضة برزت في الاتجاهات الموضوعية والواعية داخل الحركات الاحتجاجية السلمية.

النضال العنفي ورفض الواقع العربي:

نتيجةً لاستمرار حالة الانغلاق السياسي التي تُلغي أي إمكانية لتغيير الواقع الراهن عبر القنوات السلمية، فإن ضمان الإذعان والخضوع أصبح أمراً غير وارد على المدى الطويل، الأمر الذي أنتج مظاهر مُتعددة لرفض الواقع الراهن من خلال حدوث إضرابات، عصيان، تمرد واحتجاجات ...، وهذا ما يُؤدي لظاهرة العنف البنائي كآلية لتغيير الواقع، مُكرسةً لخصوصية العلاقة السببية الخاصة بالمجتمعات العربية التي تظهر في ثُنائية الإحباط والعُدوانية، الأمر الذي يُضفي هذا النضال العنفي شرعيةً باعتباره رد فعل استثنائي جاء في سياق الدفاع عن النفس وليس المبادرة بالاعتداء نظراً لسيادة المقاربة الأمنية في تحقيق الاستقرار.

وقد برزت ردود الأفعال العنيفة من خلال أفعال جماعية تُعبر عن رفض الوضع القائم ومُؤسساته الموجودة وتُدافع عن مصالح مُشتركة لمجموعات معينة تضعها في مُواجهة مباشرة مع السلطة، بما يعني تجاوز وساطة النخب والقنوات الاعتيادية للديمقراطية التمثيلية[24]، وخلافاً لما ينبغي من سرعة التعامل معها والتحكم فيها والحد من اتساعها كما هو حاصل في الأنظمة الديمقراطية، فإن الأنظمة العربية تتعامل معها وفق سياسات عامة سلبية تظهر في حالة من اللامبالاة ساهمت في تفاقم أزماتها مُجسدةً بذلك رفضها لأي محاولة للتطور الديمقراطي والانفتاح السياسي[25]. وهذا ما يدفع بانتقال هذه الاحتجاجات الشعبية من المستوى السلمي المشروع نحوى المستوى العُنفي غير المشروع، وبالفعل فقد عرفت المنطقة العربية العديد من الاحتجاجات، والتي وإن ركزت في البداية على مطالب اقتصادية واجتماعية ، فإنها قامت أيضا على مطالب سياسية تُعبر عن نضج في الحركات الاجتماعية على غرار الاحتجاجات التي عاشتها المنطقة العربية المطالبة بإصلاحات سياسية حقيقية، ووصل إلى المطالبة بالإطاحة بالأنظمة الحاكمة[26].

المحور الثالث: في البحث عن البديل وآليات التمكين:

لقد أثبت الحراك الاجتماعي الذي عرفته المنطقة العربية بداية من أواخر عام 2010 أن استقطاب الفئات الشبانية وإشراكها في العمل التنموي أصبح ضرورةً حتميةً، نظراً للإثبات هذه الشريحة الهامة استعدادها وقدراتها على التعبئة داخل مُجتمعاتها، الأمر الذي يُساهم في قيامها بدور تنموي مُعتبر بدلاً من تهميشها الذي يجعل منها عبئاً إضافياً على الحكومات العربية.

على المستوى الثقافي والاقتصادي: حيث يستهدف على المستوى توفير البيئة المواتية لتمكين الشباب والاستفادة من قدراتهم عبر محاولة إصلاحية للبيئة السياسية النابذة والتي لطالما كرست الاقصاء السياسي، وعليه ينبغي :

-ضرورة التأسيس لثقافة مجتمعية محفزة، كبديل عن الثقافة الأبوية السائدة ويتحقق هذا الأمر عبر تجاوز أسس هذه الثقافة ويتعلق الأمر بـ: بضرروة الاحتكام للقانون بشكل مجرد من أجل تجاوز مسألة شخصنة الشأن العام التي يكرسها النظام الأبوي، إلى جانب تفكيك علاقات الزبائنية القائمة على النفعية، أين ينبغي أن يحل محلها الوعي الجمعي والاحتكام للموضوعية، كما ينبغي تجاوز مسألة الهيمنة الذكورية التي تُلغي المرأة من جهة وتُلغي الطاقات الشبانية على العموم، وهنا ينبغي الاهتمام بالبرامج التربوية عبر تدعيم اهتمامها بتزويد التلاميذ بقدرات الابتكار والإبداع وكذا مواكبتها من أجل تقليص مُعدلات التسرب المدرسي وهذا ما يُتيح تسهيل اندماجهم في مجتمعاتهم كعناصر فاعلة يسهل استقطابها في عالم الشغل.

-تكريس منظومة إقتصادية من شأنها تنظيم الأسواق وتعزيز تكافؤ الفرص بما يُتيح إمكانية إشراك الشباب، وهذا يتطلب بدوره سلسلةً من الإجراءات التي تُساهم في الانتعاش الاقتصادي، كما يُمكن اللجوء إلى إقامة نظام لامركزي يُحقق إمكانية استقطاب أكبر قدر من الطاقات الشبانية على المستوى المحلي[27]، كما ينبغي ضرورة إشراك القطاع الخاص الذي من شأنه إتاحة المجال لتحقيق الانخراط الاقتصادي للشباب في جو من العدالة الاقتصادية، الأمر الذي يصب بالمجمل في تحقيق المصلحة العامة وتلبيات مُتطلبات المجتمع.

-ضمان استقلال مؤسسات المجتمع المدني، من أجل إشراك الشباب في العمل الجمعوي والخيري الذي يُساهم في الاستفادة من طاقاتهم وقدراتهم وقولبتها في سياق الخدمة العمومية

الإرادة السياسسة الجادة: حيث تبرز مدى جدية السياسات العامة الموجهة لإشراك الشباب في الحياة السياسية، والاستفادة من طاقاتهم وقدراتهم خدمةً للصالح العام، وتأتي هذه الآلية عقب تهيئة البيئة المجتمعية من خلال دعمها للسياسات العامة التي تُعنى بإشراك الشباب وتنمية آدائهم، ويتحقق هذا الأمر عبر:

– سياسة شبانية فعالة: تعكس التزام الدولة بقضايا الشباب من خلال إشراكهم في مُتطلبات العمل التنموي وتستهدف توفير احتياجاتهم من جهود وتهيئة المناخ الذي يكفل تمكينهم من الوصول إلى مراكز صنع القرار في الحياة العامة من جهة ثانية، وتتطلب مثل هذه السياسات ضرورة تضافر جميع القطاعات ذات الصلة من خلال تنسيق كامل بينها[28]، إلى جانب إشراكها لمؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص، الأمر الذي يُحقق الرقابة الشعبية من جهة والدعم المجتمعي للسياسات الحكومية من جهة ثانية وهذا من شانه تعزيز الاداء الحكومي عبر دعم فرص نجاح السياسات التنموية المختلفة.

– تعزيز فعالية واستقلالية الادارة المحلية: من خلال إشراكها في تحديد الأولويات والأهداف التنموية، والتي من شأنها تحقيق إمكانية إلغاء التفاوت الجهوية بين المناطق المختلفة من الوطن، علماً أن هذا التباين الجهوي الذي يبرز على المستوى التنموي بين مُختلف مناطق الوطن (ساحلية، داخلية، جبلية وصحراوية...) يُعتبر من أهم الأسباب التي تُؤدي إلى عزوف الشباب عن العمل العمومي وإقصائهم، لما من شأنه التأثير على مُعدلات البطالة والنزوح الريفي ...[29].

خاتمة:

وفي الأخير فإن التغييرات التي عرفتها المنطقة العربية مع نهاية عام 2010 تُعبر بحق عن فشل في استقطاب الحكومات العربية للتغيرات التي شهدتها تركيبتها السكانية والتي طبعها غلبة العنصر الشباني والذي ألقى بتداعياته على المنظومة الثقافية والاجتماعية، من خلال التمرد على البنى السلطوية التي أصبحت لا تتلائم وتوجاهتهم، وهذا ما أفرز حالةً من الاحتقان داخل المجتمعات العربية برزت من خلال تنامي الخيار العنفي عبر الاحتجاج التي طبعت عديد من الشوارع العربية، الأمر الذي يُضاعف من مدى التحديات التي تعرفها الأنظمة العربية، خاصةً مع بروز الفاعل الأجنبي الذي أخذ من التدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية آليةً من شأنها مُضاعفة هذه التحديات الداخلية.

وهذا ما يستدعي من النخب الحاكمة ضرورة التفكير الجاد في الخيار الاصلاحي طالما أن الطرح التقليدي الذي يركز على المنظومة الأمنية كآلية لتحقيق الاستقرار أثبت عدم جدواه نتيجة إهماله

للأسباب الفعلية التي كرست لحالة الاحتقان المجتمعي، ولعل الوضعية التي تعيشها سوريا خير دليل على ذلك، حيث أنها أصبحت تعيش في دوامة من العنف والعنف المضاد الذي يقابلها، وقد تتطور في انحراف خطير لتظهر تنظيمات إرهابية جديدة نتيجة للقمع المسلط من قبل السلطة. وعليه فإنه لا بديل عن خيار إشراك الشباب في الشأن العمومي والحلول دون الإقضاء الشباني في شتى مجالاته الاجتماعي، الاقتصادي والسياسي...، بما من شأنه تعزيز مبدأ المواطنة بشقيها المتعلقين بالحقوق والواجبات.

الهوامش

[1]- مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم و برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ((تقرير المعرفة العربي للعام 2014 –الشباب وتوطين المعرفة-))ن دبي، 2014، ص4.

*– تعتبر الحالة السورية استثناءاً في المنطقة العربية نظراً لما عرفته من أزمة أمنية خطيرة بدأت مع 2011 ونجم عنها حرباً أهليةً خلفت قتلى ونازحين ولاجئين ....، فإلى جانب عدد القتلى الذي تجاوز 250 ألف قتيل بحسب احصائيات محلية فإن المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين سجلت أكثر من 4 ملايين و800 الف ما بين لاجئ وطالب لجوء موزعةً على عدة دول عربية وأجنبية، إلى جانب أكثر من 13 مليون سوري في مناطق محاصرة وتحتاج للمساعدات داخل سوريا، الأمر الذي انعكس على تذبذب الزيادة السكانية في سوريا خلال الأزمة حيث تراجع تعداد السوريين من 20720602 نسمة عام 2010 إلى 19978756 نسمة عام 2012 ف 18772481 عام 2014 ليصل إلى 18502413 عام 2015. راجع ذلك في:

(European Commission, Humanitarian Aid and Civil Protection, ((Syria crisis)). **ECHO Factsheet**, september2016, p1-2.)

[2]– يوسف محمد جمعة الصواني، **اتجاهات الراي العام العربي نحو الديمقراطية (تحليل نتائج الدراسة الميدانية)**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2014، ص 184.

[3]– المعهد العربي للتخطيط بالكويت، ((بطالة الشباب))، جسر التنمية، العدد 87، نوفمبر 2009، السنة الثامنة، ص 2.

[4]– منظمة العمل العربية، ((**موجز التقرير العربي الأول لمنظمة العمل الععربية حول التشغيل والبطالة في الدول العربية**))، القاهرة: مكتب العمل العربي والمركز العربي لتنمية الموارد البشرية، 2008، ص7.

[5]– المعهد العربي للتخطيط، **مرجع سبق ذكره**، ص2.

[6] - world bank, ((**Jobs for shared prosperity : Time for action in the Middle East and North Africa**)). Washington D.C : 2013, p128.

[7]– مي مسعد، ((التمييز القبطي و استبعاد الدولة في مصر))، **المركز العربي للابحاث و دراسة السياسات**، الدوحة، أوت 2011، ص 7.

[8]- فريد زهران، **الحركات الاجتماعية الجديدة**. القاهرة: مركز القاهرة لدراسات حقوق الانسان، 2007، ص 18.

[9]– رحيمة عيساني، ((الآثار الاجتماعية والثقافية للعولمة الإعلامية على جمهور الفضائيات الأجنبية)). **أطروحة دكتوراه في علوم الإعلام والاتصال**، كلية الاعلام والتصال، جامعة الجزائر 3، 2006/2005، ص 117.

[10]– يوسف محمد جمعة الصواني، **مرجع سبق ذكره**، ص 186.

[11]– حسنين توفيق ابراهيم، **ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية**. بيروت : نركز دراسات الوحدة العربية، ط2، 1999.، ص 208.

[12]– محمد الفاتح حمدي، ((البث الفضائي العربي: الواقع الراهن واستشراف المستقبل))، **المستقبل العربي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، عدد 417، نوفمبر 2013، ص 47.

[13]– رامي حسين حسني الشرافي، ((دور الإعلام التفاعلي في تشكيل الثقافة السياسية لدى الشباب الفلسطيني –دراسة ميدانية على طلبة الجامعات في قطاع غزة–))، **رسالة ماجستير في دراسات الشرق الأوسط**، كلية الآداب والعلوم الانسانية، جامعة الأزهر غزة، 2012، ص 32.

[14]– مهند مصطفى، ((مقاربات نظرية للثورات العربية: الحالة المصرية والتونسية))، **مجلة الكرمل الجديد**، رام الله، العدد 1، صيف 2011، ص 106-107.

[15]– عبد الجبار جبار، ((التداول على السلطة في الدول العربية دراسة تحليلة مقارنة)). **اطروحة دكتوراه في العلوم السياسية**، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر3، ماي 2016، ص .137

[16]– حيدر ابراهيم علي و ميلاد حنا، **أزمة الأقليات في الوطن العربي**. دمشق: دار الفكر، 2002، ص70.

[17]– إسراء أحمد جياد، ((محددات التفاعل والتأثير بين الثورات العربية: دراسة في الأسباب والنتائج))، **مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية**، بغداد، العدد 43، ص 39.

[18]– عبد الله الداير، **علم السياسة والأساليب العلمية والعملية للإصلاح السياسي**. القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2008، ص 267.

[19]– سليمان عبد المنعم وآخرون، **إلى أين يذهب العرب؟ رؤية 30 مفكراً في مستقبل الثورات العربية**. بيروت: مؤسسة الفكر العربي، 2012، ص 14.

[20]– غنية شليغم، ((الحركات الإسلامية من التطرف الديني إلى الاعتدال السياسي))، **مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية**، جامعة ورقلة، العدد 8، جوان 2012، ص 305-306.

[21]– ابراهيم الحيدري، **مرجع سبق ذكره**، ص 142.

*– يُعرف الإرهاب على أنه عمل عُنف مُسلح يتضمن مجموعةً من الطرق والأساليب التي تُحاول من خلالها جماعة مُنظمة تحقيق أهدافها عن طريق استخدام آليات العنف والقوة ضد الغير سواء كانوا أفراداً أو جماعات أو ممثلي السلطة ممن يختلفون مع أهدافهم، مُستندين إلى منظومة فكرية وثقافية تُشرعن أعمال العنف، وغالباً ما تستسمر في التأثير على وجدانهم قصد تغييب وعيهم، بغض النظر عن غرضه سواء كان سياسياً، اجتماعياً، اقتصادياً، أيديولوجياً أو دينياً (إرجع إلى: ابراهيم الحيدري، **مرجع سبق ذكره**، ص 31-32.)

**– إثبات هشاشة المنظومة الأمنية للدولة يسقط عنها خاصية هامة وتتمثل في ضمان وحماية أمن مواطنيها، الذي يُعتبر أهم الأسس التي يُقام من أجلها العقد الاجتماعي بينها وبين المواطنين، وبذلك تكمن أهمية العمليات الإرهابية –لدى الإرهابيين أنفسهم– في الرفع من مُعدلات التذمر الشعبي والعصيان المدني والهادفة نحو إلغاء هذا العقد الاجتماعي.

[22]– برتراند بادي وغي هيرمت، **السياسة المقارنة**، (ترجمة: عز الدين الخطابي). بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2013، ص-ص 543-544.

[23]– خميس حزام والي، **إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية مع إشارة إلى تجربة الجزائر**، ط2. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2008، ص80.

[24] - Bruno Denis, ((la participation politique : crise ou mutation)), **Problèm politiques et sociaux**. Paris , N.927, Aout 2006, 2006, p 5-6.

[25]– عمرو الشوبكي وآخرون، **الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2011، ص 8.

[26]– نزيه الأيوبي، **مرجع سبق ذكره**، ص 808.

[27]– سايكو سوجيتا وآخرون، **الشباب العربي والمشاركة المدنية والاقتصادية**. بيروت: مكتب اليونسكو الاقليمي للتربية في الدول العربية، 2011، ص 27.

[28]– سايكو سوجيتا وآخرون، **مرجع سبق ذكره**، ص 32.

[29]– مجموعة البنت الدولي، ((**تونس، العمل الاقتصادي والقطاعي: إزالة الحواجز أمام إشراك الشباب**))، واشنطن، 2014، ص 15.